



AL-HAQ

التاريخ: 20/11/2017

إشارة رقم: 89/2017

عطوفة الدكتور محمود خليفة المحترم

وكيل وزارة الإعلام

تحية طيبة وبعد،

كتاب وزارة الإعلام رقم (15/10/د.م.خ) بتاريخ 22/10/2017 بشأن مدير إذاعة أهل FM

تهديكم مؤسسة الحق أطيب التحيات، وإشارة إلى الموضوع أعلاه، وانطلاقاً من دور وزارة الإعلام في حماية الحق في حرية التعبير عن الرأي والحرفيات الإعلامية وصيانته الحقوق والحرفيات العامة، فإننا في مؤسسة الحق نتابع بقلق بالغ الكتاب أعلاه الموجه من نائب مدير عام المطبوعات وشئون وسائل الإعلام في الوزارة السيد نمر عدوان إلى رئيس مجلس إدارة شركة أهل إف إم للإذاعة والتلفزيون السيد وائل قسيس والذي جاء مضمونه بالآتي "ندعوكم إلى تعيين مدير جديد لإذاعتكم الموقرة، خلال أسبوعين من تاريخه، يفي بالمتطلبات القانونية وفقاً لأحكام نظام ترخيص المحطات لعام 2004 وتعديلاته لعام 2009 وتحديداً الفصل الثاني المادة 1/2. علماً أن وزارة الداخلية رفضت منح الموافقة لمدير المحطة المنصب من قبلكم، المواطن ريم العمري".

وذلك لأن مضمون الكتاب ينطوي على انتهاك للمادة (27) من القانون الأساسي التي كفلت الحرفيات الإعلامية وشددت على أن "تحظر الرقابة على وسائل الإعلام، ولا يجوز إنذارها أو وقفها أو مصادرتها أو إلغاؤها، أو فرض قيود عليها، إلا وفقاً للقانون وبموجب حكم قضائي". ويدخل في إطار التجريم بموجب المادة (32) من القانون الأساسي والتي جاءت بالآتي "كل اعتداء على أي من الحرفيات الشخصية أو حرمة الحياة الخاصة للإنسان وغيرها من الحقوق والحرفيات العامة التي يكفلها القانون الأساسي أو القانون، جريمة لا تسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم، وتتضمن السلطة الوطنية تعويضاً عادلاً من وقع عليه الضرر".

ولأن مضمون الكتاب المذكور ينطوي على انتهاك للاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها دولة فلسطين ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لجهة المادة (19) التي كفلت حرية الرأي والتعبير وحرية وسائل الإعلام؛ وما ورد في التعليق العام رقم (34) الصادر عن اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة والذي أكد في الفقرة (39) وما بعدها من التعليق المذكور على وجوب أن تكون المعايير المتعلقة بترخيص وسائل الإعلام الإذاعية متماشية مع أحكام العهد وواضحة وشفافة وموضوعية وغير تمييزية، وعلى ضرورة اتخاذ تدابير فعالة لمنع فرض الرقابة على وسائل الإعلام بما يتعارض مع الحق في حرية التعبير والحرفيات الإعلامية.

ولأن مضمون الكتاب ينطوي على خروج على أحكام نظام ترخيص المحطات لعام 2004 بما فيه نص المادة (1/2) الذي جرى الاستناد إليه والذي يشير إلى اختصاص وزارة الداخلية في الجوانب الأمنية ومدى قانونية رأس المال بشأن ترخيص المحطة، كون النص المذكور لا يمنح وزارة الداخلية سلطة تحكمية مطلقة على هذا الصعيد، وإنما هي مقيدة بشروط من الترخيص الواردة في المادة (12/ثانياً) من ذات النظام والتي تشرط في مدير المحطة "1. أن يكون فلسطينياً 2. أن يكون صحافياً أو إعلامياً 3. ألا يكون محكوماً عليه بجنائية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة 4. أن يكون حاصلاً على الشهادة الجامعية الأولى وخبرة عملية مناسبة لا تقل عن خمس سنوات وفي حال عدم وجود الشهادة الجامعية الأولى يجب أن لا تقل خبرته المهنية عن عشر سنوات في المحطة". علمأً أن مدير الإذاعة السيدة ريم العمري مستوفية لكافة الشروط المبينة في النص المذكور.

وبالرجوع إلى إفادة السيدة العمري، المؤثقة خطياً لدى مؤسسة الحق، فقد ورد في حديثها بأنها سبق وأن تلقت ورئيس مجلس الإدارة اتصالات هاتفية من وزارة الإعلام بخصوص البرنامج الصباحي الذي تقدمه "سمة بدن على الصبح" والذي تجري فيه مقابلات مع مسؤولين في دولة فلسطين تتناول فيها قضايا تخص الشأن العام بطريقه نقدية، وأن الوزارة أبلغتها خلال الاتصالات استياءها من طريقة تناول تلك القضايا وبضرورة التخفيف من حدة المواضيع التي تتناولها. وأنه بتاريخ 6/11/2017 وعند حوالي الساعة الحادية عشر صباحاً فوجئت بحضور مدير المرئي والمسموع السيد داود داود برفة شخصين من دائرة الرقابة والتفتيش في الوزارة، وقد طلب منها السيد داود تنفيذ ما ورد في الكتاب المذكور وإلا فإنه سيتم إيقاف بث الإذاعة. الأمر الذي يدلل مدى انتهاك تلك الإجراءات لأحكام القانون الأساسي والاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها فلسطين.

وحيث أن الشرط الذي يُعرف بـ"السلامة الأمنية" الذي قد يوجى إليه مضمون الكتاب الصادر عن وزارة الإعلام، لم يرد في كافة التشريعات المتعلقة بحرية الرأي وعمل وسائل الإعلام، بما فيها النظام الذي استندت إليه الوزارة في الكتاب المذكور، علاوة على انتهاكه الخطير للقانون الأساسي، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ومخالفته الصريحة للقرار الصادر عن مجلس الوزراء في جلسته رقم (133) بتاريخ 24/4/2012 الذي قرر بموجبه وقف العمل بشرط السلامة الأمنية للحصول على تراخيص العمل، وانتهاكه الصارخ للقرار الصادر عن الهيئة العامة للمحكمة العليا الفلسطينية في القضية رقم (209/2009 عدل عليا) بتأكيد المحكمة الموقرة على أن شرط السلامة الأمنية اعتداءً على القانون وهدمً للأسس والمبادئ التي تقوم عليها المجتمعات المتحضرة المستندة في شرعيتها إلى سيادة القانون وهدمً لقيم العدالة والإنصاف، مؤكدة على وجوب إلغائه.

فإننا في مؤسسة الحق، نأمل من عطفتكم اتخاذ المقتضى القانوني اللازم لسحب الكتاب المذكور المخالف لأحكام القانون الأساسي والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي انضمت إليه دولة فلسطين والتشريعات ذات الصلة، إعمالاً لمبدأ سيادة القانون وصيانته للحقوق والحريات وفي مقدمتها حرية الرأي

والإعلام، والتكرم ببيان رد الوزارة وأسانيدها بهذاخصوص، وذلك لإمكانية تضمينها في مراسلات "الحق" مع المقرر الخاص في الأمم المتحدة المعنى بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير السيد دافيد كاي وفي التقرير الموازي الذي تعدد مؤسسة الحق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والذي سيقدم إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، مع الإشارة إلى أن مؤسسة الحق لم تتلق لغاية الآن ردكم على الكتاب المرسل إليكم بتاريخ 22/2/2016 إشارة رقم (13/2016) بشأن الكتاب السابق الصادر عن وزارة الإعلام بتاريخ 14/1/2015 والموجه أيضاً إلى رئيس مجلس إدارة أهل إف إم بخصوص ذات الموضوع.

وتفصلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

د. عصام عابدين

رئيس وحدة المناصرة المحلية والإقليمية

مرفق:

كتاب وزارة الإعلام بشأن مديرية إذاعة أهل إف إم



التاريخ: 22/10/2017  
الرقم: 15/10/1438 م.خ

المسيد وائل فسيس المحترم  
شركة أحلى اف ام للإذاعة والتلفزيون

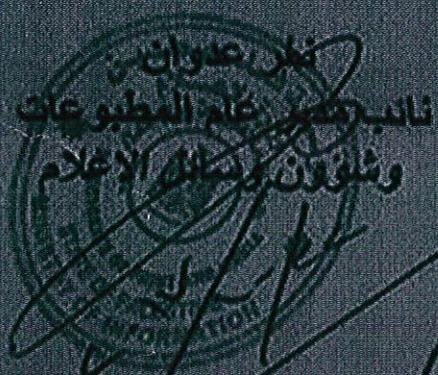
تحية طيبة وبعد،

الموضوع: مدير المحطة | إذاعة أحلى FM

تهديكم وزارة الإعلام أطيب تحياتها، وبالإشارة إلى الموضوع أعلاه ندعوكم إلى تعيين مدير جديد لإذاعتك الموقرة، خلال أسبوعين من تاريخه، بفي بالمتطلبات القانونية وفقاً لأحكام نظام ترخيص المحطات لعام 2004 وتعديلاته لعام 2009 وتحديداً الفصل الثاني المادة ١٢.

علمًا أن وزارة الداخلية رفضت منح الموافقة لمدير المحطة المنصب من قبلكم،  
المواطنة ريم العمري.

وأليها فائق الاحترام والتقدير



نسخة:  
- د. محمود خليلة | وكيل الوزارة.  
- الأخت إيمان عامر | المستشار القانوني.  
- الملف.